

Distr.: General
31 December 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي، والبيان الصحفي الصادر عن هيئة التيسير بشأن الاتفاق التكميلي الذي وقعه الطرفان الإيفواريان في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (انظر المرفقين).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميشيل كافاندو

السفير

الممثل الدائم



المرفق الأول للرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

الحوار المباشر

الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو التكميلي

ديباجة

إن طرفي اتفاق واغادوغو السياسي،

إذ يشيران إلى قيام كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي
ومنظمة الأمم المتحدة بالتصديق على اتفاق واغادوغو السياسي،

وإذ يدر كان ضرورة إتمام عملية السلام التي بدأت باتفاقات واغادوغو السياسية
والاتفاقات السابقة،

وإذ يعقدان العزم على الوفاء التام بالالتزامات التي قطعت في إطار اتفاق واغادوغو
السياسي المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ واتفاقاته التكميلية، وإعادة توحيد البلد لعقد
الانتخابات في ظروف جيدة،

وإذ يحرصان على أن تشهد جمهورية كوت ديفوار انتخابات حرة وشفافة وعادلة
وديمقراطية، بما يضمن مصالحة وطنية حقيقية وسلاماً دائماً،

ورغبة منهما في إعادة كوت ديفوار إلى مكانتها في منطقة غرب أفريقيا دون
الأفريقية وفي أسرة الأمم،

واعترافاً منهما بدور التحكيم المناط بالمسير في اتفاق واغادوغو السياسي وقرار
مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٧٦٥ (٢٠٠٧)،

وبعد إجراء مشاورات تحت رعاية فخامة السيد بليز كومباوريه، رئيس
بوركيينا فاسو وميسر الحوار الإيفواري المباشر، في واغادوغو، يومي ١٥ و ١٦
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ويومي ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨،

يتفقان على ما يلي:

الباب الأول: عملية تحديد الهوية والعملية الانتخابية

المادة ١

يلتزم الطرفان ببذل كل ما في وسعهما لإنجاح عملية تحديد الهوية وكفالة سير الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أفضل الظروف الممكنة.

الباب الثاني: قوات الدفاع والأمن

المادة ٢

يتفق الطرفان على أن يتم إعداد وتوقيع النصوص القانونية المتعلقة بالجيش الوطني الجديد في غضون شهر على أكثر تقدير اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق التكميلي. وسيتم الإنشاء الفعلي للجيش الوطني الجديد في أجل لا يتجاوز شهراً واحداً من تنصيب رئيس الجمهورية الجديد.

وفي انتظار إنشاء الجيش الوطني الجديد، سيواصل مركز القيادة المتكاملة أنشطته وفقاً لأحكام الفقرات ٣-١-١ و ٣-١-٢ و ٣-١-٣ من اتفاق واغادوغو السياسي.

المادة ٣

تيسيراً لتنظيم الانتخابات في ظروف جيدة، اتفق الطرفان على استئناف عملية نزع السلاح وتخزين أسلحة القوتين المتحاربتين سابقاً، وكذلك تسريح المقاتلين السابقين في القوى الجديدة، وذلك بدون تأخير وتحت إمرة مركز القيادة المتكاملة وإشراف القوات المحايدة. وعلى أي حال، يتعين إنهاء هذه العمليات في غضون شهرين على الأقل قبل الموعد المحدد للانتخابات الرئاسية.

وسيقوم مركز القيادة المتكاملة بتخزين الأسلحة المجمعة، تحت إشراف القوات المحايدة.

وستحيل القوى الجديدة دون إبطاء إلى مركز القيادة المتكاملة، عن طريق الميسر، قائمة تتضمن ٤٠٠ ٣ من العناصر التي يُقترح تكليفها بمهام أمنية لأغراض نشرها في أقرب وقت ممكن إلى جانب الشرطة الوطنية والدرك الوطني، تحت إمرة مركز القيادة المتكاملة. وعند انتهاء عملية الخروج من الأزمة، سيكون بوسعهم المشاركة في الامتحانات التنافسية للتوظيف في الشرطة الوطنية والدرك الوطني على أساس المعايير الوطنية للتوظيف. وستمول وظائفهم من ميزانية الدولة.

وستحيل القوى الجديدة أيضا إلى مركز القيادة المتكاملة، عن طريق الميسر، قائمة الحصة النسبية المحددة بموجب اتفاق بريتوريا في ٦٠٠ من العناصر التي ستُنشر دون إبطاء إلى جانب الشرطة الوطنية والدرك الوطني تحت إمرة مركز القيادة المتكاملة. وعند انتهاء عملية الخروج من الأزمة، ستُدمج هذه العناصر في الشرطة الوطنية والدرك الوطني. وستُمَوَّل وظائفها من ميزانية الدولة.

المادة ٤

سعيًا إلى تسريع عملية تسريح المقاتلين السابقين في القوى الجديدة، يدعو الطرفان الحكومة إلى أن تدفع للمقاتلين السابقين المسرّحين مكافأة أو معونة تسريح مباشرة بمبلغ خمسمائة ألف (٥٠٠ ٠٠٠) فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية كتسوية نهائية لجميع المطالبات. وعلى أي حال، من المقرر أن تكتمل عملية تسريح المقاتلين السابقين في القوات المسلحة للقوى الجديدة قبل شهرين على الأقل من الموعد المحدد لإجراء الانتخابات الرئاسية.

المادة ٥

وفيما يتعلق بتفكيك الميليشيات، يتفق الطرفان على بدأ نزع سلاحها وتخزين أسلحتها وتسريح أفرادها تحت سلطة مركز القيادة المتكاملة وإشراف القوات المحايدة، وذلك بالتزامن مع تسريح المقاتلين السابقين في القوات المسلحة للقوى الجديدة. وعلى أي حال، من المقرر أن يكتمل تفكيك الميليشيات قبل شهرين على الأقل من الموعد المحدد للانتخابات الرئاسية.

وسيتولى مركز القيادة المتكاملة تخزين الأسلحة المجمعة، تحت إشراف القوات المحايدة.

ومن أجل تسريع تفكيك الميليشيات، يدعو الطرفان الحكومة إلى أن تدفع لأفراد الميليشيات المسرّحين مكافأة أو معونة تسريح مباشرة بمبلغ خمسمائة ألف (٥٠٠ ٠٠٠) فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية كتسوية نهائية لجميع المطالبات.

المادة ٦

قرر الطرفان فيما يتعلق بمخصص إدماج عناصر القوات المسلحة للقوى الجديدة في الجيش الوطني الجديد، وبناء على الاقتراحات الواردة في قرار التحكيم الصادر عن الميسر في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تسوية المسألة نهائيا كما يلي:

- تشريع القوى الجديدة أولاً في تحديد هوية مقاتليها السابقين الذين ألقوا السلاح وتصنيفهم، وتحيل قوائمها النهائية إلى الميسر؛
- وستقدم بعد ذلك إلى الحكومة قائمة تشمل ٥ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين المؤهلين بغرض إدماجهم في الجيش الوطني الجديد؛
- وستبت الحكومة في ملف المقاتلين السابقين في القوى الجديدة وعددهم ٥ ٠٠٠ مقاتل، وستتخذ القرارات المناسبة من أجل إدماجهم في الجيش الوطني الجديد في موعد لا يتجاوز عامين؛
- وفي انتظار إدماجهم في الجيش الوطني الجديد، سيتم تجميع المقاتلين السابقين في القوات المسلحة للقوى الجديدة، تحت قيادة هيئة الأركان الجديدة وبدعم من القوات المحايدة، من أجل إخضاعهم لتدريب أساسي مشترك في معسكرات بواكي وكوروغو ومان وسيغيل، بحسب معسكر في كل مدينة. وستتولى الدولة تمويل احتياجاتهم.

المادة ٧

- يتفق الطرفان على تسوية مسألة رتب العسكريين التابعين للقوات المسلحة للقوى الجديدة الذين كانوا ينتمون إلى قوات الدفاع والأمن على النحو التالي:
- يُعين ضابطاً هيئة الأركان التابعان للقوى الجديدة في رتبة عميد بموجب مرسوم رئاسي اعتباراً من تاريخ اعتماد قانون العفو العام المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛
 - ويحتفظ الضباط والعرفاء وعساكر الصف الذين كانوا متقاعدين وقت اندلاع الأزمة بالحق في معاشات التقاعد، رهناً بتقديم الوثائق اللازمة. ويسوغ لمن بلغوا سن التقاعد المحدد لرتبتهم منذ بدء الأزمة وإلى غاية اليوم أن يطالبوا بالحق في التقاعد، بعد موافقة رتبهم؛
 - وسيستفيد الضباط والعرفاء وعساكر الصف العاملين الذين كانوا ينتمون إلى قوات الدفاع والأمن من إعادة بناء هيكلهم الوظيفي على أساس مبدأ موافقة الرتب مع نظرائهم في قوات الدفاع والأمن ودفع متأخرات أجورهم، وسيعاد إدماجهم في الجيش الوطني الجديد اعتباراً من تاريخ اعتماد قانون العفو العام المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. ويمكن لكل من لديه الرغبة في ذلك أن يمارس حقه في التقاعد أو يلتحق بسلك آخر من أسلاك الدولة في وظائف تعادل رتبة الترقية التي حصل عليها.

- ويحتفظ العرفاء وعساكر الصف الذين تمت ترقيتهم إلى رتبة ضابط برتبهم على أساس تشغيلي، وسيكون بإمكانهم المطالبة بحقوقهم في التقاعد بعد انتهاء عملية الخروج من الأزمة. وسيصدر لهذا الغرض أمر عن رئيس الجمهورية، يرد مضمونه في المرفق^(١) ويحدد شروط هذا التعيين وأساليب التقاعد؛
- أما العساكر الذين جُنّدوا في إطار الفئة ٢٠٠١/ألف من أجل تدريبهم وإدماجهم في الجيش والذين يوجدون حالياً في صفوف القوات المسلحة للقوى الجديدة، فسيتم إلحاقهم بقوات الدفاع والأمن اعتباراً من تاريخ قانون العفو العام المؤرخ ١٢ نيسان/أبريل، ثم إدماجهم في الجيش الوطني الجديد.

الباب الثالث: إعادة بسط سلطة الدولة وإعادة نشر الإدارة الحكومية في جميع أرجاء الإقليم الوطني

المادة ٨

إدراكاً منهما بأن عدم توحيد البلد والتأخيرات المسجلة في عملية التطبيع المؤسسي والسياسي كلها عوامل تشكل عقبات خطيرة أمام تنظيم انتخابات عادلة وشفافة وديمقراطية، يتفق الطرفان على ما يلي:

- يُعيّن الموظفون العموميون المدنيون في منطقة الوسط والشمال والغرب من جانب وزاراتهم، ويبدؤون العمل في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛
- يبدأ قضاة المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف المعيّنون في منطقة الوسط والشمال والغرب عملهم في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويُعيّن معاونوهم من جانب وزارة الوصاية المختصة ويبدؤون الخدمة في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛
- وسعياً لتيسير إعادة فتح المحاكم في منطقة الوسط والشمال والغرب وضمان الأمن في جميع مراحل العملية الانتخابية، يتفق الطرفان على أن تضع قوات الدفاع والأمن والقوات المسلحة للقوى الجديد رهن إشارة مركز القيادة المتكاملة عناصر من الشرطة الوطنية والدرك الوطني، منهم ضباط الشرطة القضائية، وفقاً لأحكام المادة ٥ من الاتفاق التكميلي الثالث المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛

(أ) لم يُرسل إلى الأمانة العامة.

- يمارس حكام المناطق وولاية المقاطعات ووكلاء الولاية المعينين في منطقة الوسط والشمال والغرب جميع سلطاتهم في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ولهذه الغاية، سيقام احتفال تسليم المهام بمشاركة قادة المناطق وقادة القطاعات.

المادة ٩

تبدأ عملية إعادة نشر الدوائر الضريبية والجمركية في جميع أرجاء الإقليم الوطني، وخاصة في منطقة الوسط والشمال والغرب، مباشرة بعد التوقيع على هذا الاتفاق، وذلك تحت إشراف الممثل الخاص للميسر. وستساهم القوات المحايدة في ضمان أمن موظفي الإدارة الحكومية الذين يتم نشرهم.

الباب الرابع: تمويل عملية الخروج من الأزمة

المادة ١٠

إذ يدرك الطرفان بأن المسؤولية الرئيسية عن تمويل عملية الخروج من الأزمة تقع على عاتق الإيفواريين أنفسهم، قررا البدء على الفور في تنفيذ عملية إعادة نشر الدوائر الضريبية والجمركية في منطقة الوسط والشمال والغرب على أساس توحيد الصناديق بغية تمكين الدولة من التصرف في إيرادات الضرائب المفقودة حالياً، والتي يمكن أن يساهم تحصيلها في تمويل بعض أنشطة عملية السلام. وسيبدأ نفاذ توحيد الصناديق في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

المادة ١١

توفر الحكومة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ العمليات المنصوص عليها في الاتفاق التكميلي الثالث.

المادة ١٢

اتفق الطرفان على التعاون مع الشركاء الفنيين والماليين لكوت ديفوار من أجل التعجيل بصرف مختلف التبرعات المعلن عنها في اجتماعات لجنة التقييم والرصد والاجتماعات التشاورية مع الجهات المانحة.

الباب الخامس: أحكام نهائية

المادة ١٣

يمثل هذا الاتفاق امتداداً وتكملة للاتفاقات السابقة. وتكون لأحكامه الغلبة في حالة وجود تضارب بينها وبين أحكام الاتفاقات التكميلية الأخرى لاتفاق واغادوغو السياسي.

المادة ١٤

يبدأ نفاذ هذا الاتفاق التكميلي فور توقيع الطرفين والميسر عليه.

حرر في واغادوغو، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

(توقيع) غيوم كيغبافوري سورو
الأمين العام للقوى الجديدة

(توقيع) لوران غباغبو
رئيس جمهورية كوت ديفوار

(توقيع) بليز كومباوريه
رئيس بور كينا فاسو
ميسر الحوار المباشر

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية]

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

حوار إيفواري مباشر

بيان صحفي صادر عن هيئة التيسير

تحت رعاية فخامة السيد بليز كومباوريه، رئيس بوركينا فاسو وميسر الحوار الإيفواري المباشر، اجتمع الطرفان في اتفاق واغادوغو السياسي في أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر وتشيرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ على التوالي في واغادوغو من أجل تبادل الآراء بشأن أساليب تسريع تنفيذ بعض أحكام اتفاق واغادوغو السياسي المؤرخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ واتفاقاته التكميلية.

وانصبت المناقشات التي جرت دائما في أجواء هادئة وودية يسودها الاحترام المتبادل والتقدير الأخوي، بشكل أساسي على عمليتي تحديد الهوية وتسجيل الناحيين، والمسائل المتعلقة ذات الصلة بقوات الدفاع والأمن وإعادة بسط سلطة الدولة ونشر الإدارة الحكومية في جميع أرجاء الإقليم الوطني، فضلا عن مسألة تمويل عملية الخروج من الأزمة.

وفي ختام مشاورتهما، أبرم الطرفان الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي ووقع نصه بالأحرف الأولى اليوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في واغادوغو.

والهدف الرئيسي المتوخى من هذا الاتفاق التكميلي هو تيسير التنفيذ الكامل لاتفاق واغادوغو السياسي وهيئة الظروف المناسبة لتنظيم انتخابات حرة وشفافة وعادلة وديمقراطية في كوت ديفوار.

وفيما يتعلق بعملية تحديد الهوية وتسجيل الناحيين، يلزم الاتفاق التكميلي الرابع الطرفان بالتعاون من أجل إنجاح عملية تحديد الهوية وتركيز جهودهما على تنظيم الانتخابات.

وفيما يخص المسائل المتعلقة ذات الصلة بقوات الدفاع والأمن، اتفق الطرفان على إيجاد حل نهائي لمشاكل التسريح المتعلقة بإنشاء الجيش الوطني الجديد وإعادة إدماج المقاتلين السابقين اجتماعيا واقتصاديا، ورتب الأفراد العسكريين في القوى الجديدة وحصة إدماج

عناصر القوى الجديدة في الجيش الوطني الجديد، وذلك بروح بناءة وبما يحقق المصلحة العليا لكوت ديفوار.

وبخصوص مسألة إعادة بسط سلطة الدولة ونشر الإدارة الحكومية في جميع أرجاء الإقليم الوطني، يتضمن الاتفاق التكميلي الرابع تعديلات على الاتفاق التكميلي الثالث ويحدد مواعيد جديدة لإعادة نشر الدوائر الضريبية والجمركية ودوائر أخرى للخدمات العامة في منطقة الوسط والشمال والغرب، وتنفيذ مبدأ توحيد الصناديق وضمان أمن الموظفين المتدربين للعمل في الدوائر الحكومية.

وعلاوة على ذلك، يؤكد الاتفاق التكميلي الرابع من جديد بأن الدولة الإيفوارية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تمويل عملية الخروج من الأزمة، وذلك مع إشراك المجتمع الدولي لكي يواصل دعمه المالي لتنفيذ العمليات المنصوص عليها في اتفاق واغادوغو السياسي.

وسيقع الطرفان فوراً على نص الاتفاق الموقع بالأحرف الأولى، وهما عازمان على إعادة توحيد البلد وتيسير المصالحة الوطنية وتهيئة الظروف المناسبة لتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية، بما يكفل عودة السلام بصورة نهائية في كوت ديفوار.